الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
12 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

ثم: السيد دانابالا (نائب الرئيس) ..... (سري لانكا)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-51176 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/68/97-E/2013/87)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/68/212)

١ - **السيد غاس** (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة فيما بين الوكالات): عرض تقرير الأمين العام بشأن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ (A/68/97-E/2013/87)، وقال إن التقرير - على غرار السنوات الماضية - يُدمج البيانات المالية المتعلقة بمساهمات ونفقات هيئات الأمم المتحدة التي قدمت تقارير عن هذا التمويل في عام ٢٠١١. كما يتضمن تحليلاً متعمقاً لقضايا التمويل التي أثّرت في قدرة المنظومة على الاستجابة للاحتياجات القطرية، وينظر التقرر أيضا في مدى كفاءة وفعالية المنظومة.

٢ - ولاحظ أن المساهمات التي قُدمت للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ تركّزت في عدد محدود من هيئات الأمم المتحدة، وأن الهيئات العشر الأولى على رأس قائمة المساهمين مثّلت ٨٨ في المائة من إجمالي التمويل. وأضاف أن الاتجاهات الطويلة الأجل لهذا التمويل بدت مؤاتية، بينما تباطأت سرعته في الأجل القصير. وفي حين اتجهت مساهمات البلدان النامية إلى الزيادة بنسبة ١٦ في المائة بالقيمة الإسمية منذ عام ٢٠٠٦، ما زال يثير القلق قلة عدد البلدان المانحة التي يتواصل الاعتماد عليها في تقديم التمويل الأساسي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - وأضاف أن التقرير يُظهر أن المعدل الأساسي للمساهمات المتصلة بالتنمية التي قدمتها الجهات المانحة الرئيسية إلى المنظومة مرتفع بشكل كبير مقارنةً بما يشير إليه الرقم الإجمالي. وبالنسبة للتمويل غير الأساسي، لاحظ أنه تزايد أسيًّا على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة، مع ما ترتب على ذلك من آثار بالنسبة لتجزؤ البرنامج ومدى تماسكه والكفاءة العامة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ اتجه لهذا السبب إلى الحث على تحسين حوكمة هذا التمويل والإشراف عليه، ودعا إلى إدراج تقييم في التقارير السنوية بشأن الكيفية التي يجري بها مواءمته مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات. وقال إن إمكانية التنبؤ بالتمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي وموثوقية التمويل المقدم من فرادى الجهات المساهمة واستقراره، لا تزال تشكل تحدياً. وأوعز إلى وجود اختلاف كبير في توزيع تكاليف الدعم البرنامجي والإدارة بين موارد التمويل الأساسي وموارد التمويل غير الأساسي. وقال إنه حالما جرى استرداد هذه التكاليف، لم يكن متاحا للأنشطة البرنامجية سوى ٦٦ في المائة من التمويل الأساسي، مقارنة بنسبة ٩٠ في المائة من التمويل غير الأساسي.

٤ - وأضاف أنه بالنسبة للأرقام الأولية، جرى تقدير إجمالي المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على أساس أنها ستشهد زيادة بنسبة ٥ في المائة بالأرقام الإسمية في عام ٢٠١٢، مقارنة بأرقام عام ٢٠١١. غير أن المعدل الأساسي لإجمالي المساهمات انخفض بشكل طفيف إلى ٢٧ في المائة. واستدرك قائلاً إن ذلك لا بد أن يُنظر إليه في ضوء التغيير الذي أجراه عدد من هيئات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ بالانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وأوضح أن الأثر الناجم عن هذا التغيير بالنسبة لتحليل الاتجاهات يحتاج إلى مراجعة أكثر تفصيلا سيضطلع بها في المستقبل القريب.

٥ - **السيد زو يبينغ** (مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب): عرض تقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب (A/68/212)، وقال إن التقرير يتناول الديناميات السياسية الجديدة التي تصيغ شكل هذا التعاون؛ كما يتناول المسائل الاقتصادية؛ والمسائل الاجتماعية وأوجه التفاعل؛ وينظر التقرير أيضاً في الآثار الناجمة عن البيئة وتغيّر المناخ؛ والآثار الإيجابية المترتبة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للحياة الاقتصادية لأقل البلدان نمواً. ويتناول التقرير كذلك الحركية الجديدة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي المنعكسة في عدد من التطورات المهمة. ولفت الانتباه إلى استمرار الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة التقليدية للتعاون الثلاثي الذي بات أيضاً، إضافة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يجتذب الدعم المتزايد من هيئات منظومة الأمم المتحدة. واعتبر أنه بصرف النظر عن الطفرة الحاصلة في المبادلات فيما بين بلدان الجنوب، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله من أجل الوفاء باحتياجات بلايين البشر الذين لا يزالون يفتقرون إلى الكهرباء والمياه النظيفة والمرافق الصحية وكثير من السلع والخدمات الأساسية الأخرى. واختتم بقوله إن الأمين العام لهذا السبب قدم إلى الدول الأعضاء ست توصيات، ترد في الجزء الخامس من هذا التقرير؛ وأعرب عن أمله في أن توليها اللجنة اهتماماً جدياً في سياق مداولاتها.

٦ - **السيد طومسون** (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعرب عن قلقه إزاء الانخفاض الحاصل في التمويل الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية، رغم النمو الحاصل في الموارد غير الأساسية، وحث الجهات المانحة على أن تولي أولوية لهذه المسألة. وقال إن التمويل الأساسي هو حجر الزاوية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأنه حاسم في متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي يمثل بدوره ضرورة أساسية لضمان استفادة المجتمعات الأشد احتياجاً في أنحاء العالم من التنمية. ولاحظ أن آلية التنسيق المرحلي لتقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي يُضطلع بها على نطاق المنظومة تشكل جزءاً مهما في عملية الاستعراض: وأعرب عن ترحيب المجموعة بمقترحات الآلية وتطلعها إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوعات التي ستشملها التقييمات التجريبية؛ وطالب بإجرائها في أسرع وقت ممكن لكفالة تقديم تغذية مرتدة دورية بشأن توجيهات السياسة المنبثقة عن الاستعراض.

٧ - وأضاف أن القضاء على الفقر لا يزال يمثل الأولوية المهيمنة بالنسبة للبلدان النامية ولا بد أن يكون بؤرة تركيز أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية على النحو الذي يسلّم به قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧. وأوعز إلى أن قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الوفاء بهذه الولاية يُمثل الامتحان الحاسم لأنشطته التنفيذية. وأضاف أنه جرى إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من مداومة توفير الإشراف الضروري على عملية الاستعراض؛ وإن رأى أن هذه التغييرات قد تحتاج بدورها إلى إجراء تغييرات في دورات الإبلاغ عن تنفيذ الاستعراض.

٨ - واختتم بالتعبير عن ترحيب المجموعة بتوصيات الأمين العام بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وكرر الإعراب عن موقفها بخصوص الإجراء المطلوب اتخاذه من أجل زيادة تقوية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وطالب بأن تقوم جميع الوكالات المتخصصة بإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتها، على النحو الذي أقرته بعض الصناديق والبرامج. ورأى أن مثل هذا التعاون يمثل أداة فعالة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وتمكينها من الاستفادة من أفضل ممارسات البلدان الأخرى. وأكد أن جهاز الأمم

المتحدة الإنمائي سيستفيد من الاعتماد على قواعد بيانات ومعارف هذا المكتب الذي يقوم بدور تنسيقي على صعيد المنظومة. وأكد أن قيام تعاون فيما بين بلدان الجنوب تترسخ قواعده في مبادئ يُتفق عليها وتحظى بدعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، من شأنه أن يكمّل عن حق التعاون بين الشمال والجنوب في كافة أنحاء العالم.

٩ - تولى، نائب الرئيس، السيد دانابالا (سري لانكا)، رئاسة الجلسة.

١٠ - **السيد بارت** (سانت كيتس ونيفيس): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن الجماعة لا تزال قلقة إزاء قلة وعدم موثوقية تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وما يترتب على ذلك من قيود تزيد من حدتها الأزمات العالمية، ولا سيما بطء انتعاش الاقتصاد العالمي. وشدد على ضرورة أن تواصل هذه الأنشطة التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وضرورة أن يكون تنفيذها بطلب من البلدان طبقاً لسياساتها وأولوياتها الوطنية، مع توفير الموارد الكافية بأسلوب قابل للتنبؤ عن طريق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأوعز إلى الدور الحاسم الذي يضطلع به الجهاز في نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية وإمدادها بالنطاق الكامل للخدمات، بما في ذلك الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية.

١١ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن تنامي الاختلال بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي مُصاغ بشكل يلائم الجهات المانحة على حساب البلدان المتلقية. ورغم الأساس المنطقي لزيادة التمويل من الموارد غير الأساسية؛ يتسم هذا النوع من التمويل بعدم موثوقيته ويتسبب في زيادة تكاليف التشغيل وحدوث التجزؤ. ورأى أنه من المهم تصحيح هذا الاختلال لضمان تجاوب المساعدة الإنمائية للسياسات الوطنية وخلوها من المشروطيات. وأضاف أن تكوين كتلة حرجة من الموارد الأساسية يمكن أن يساعد البلدان المتلقية على التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها عن طريق بناء القدرات الوطنية.

١٢ - واختتم بقوله إن الجماعة الكاريبية تشعر بقلق مستمر إزاء عدم إيفاء المساعدة الإنمائية الرسمية بالأهداف التي ألزمت البلدان المانحة نفسها بتحقيقها. وحذّر من أنه إن لم تحدث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، ستوضع الأهداف الأساسية للبلدان المتلقية في مهب الريح. وفي هذا السياق اعتبر أنه من المهم أن يجري إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن منظومة الأمم المتحدة، دون التضحية بالتعاون بين الشمال والجنوب.

١٣ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ تؤشر لمرحلة جديدة من التعاون الإنمائي الدولي، تنبني على الأهداف الإنمائية للألفية وتفضي إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن دلالة ذلك أن طبيعة هذا التعاون نفسه يجري تحديدها الآن من أجل السنوات المقبلة، كما أنها ترسم الدور الحاسم الذي يضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١٤ - وأضاف أن محورية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في هذه العملية التحولية طُرحت بالتفصيل في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي جرى التأكيد فيه، على غرار الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، على أن القضاء على الفقر يمثل في الوقت الراهن أكبر التحديات العالمية، مع إيراد إشارة خاصة إلى أفريقيا. وأضاف أن المسؤولية الأولية للقضاء على الفقر تقع حقاً على عاتق البلدان المتأثرة به

بشكل مباشر؛ غير أن الدور الذي يقوم به شركاؤها وأولهم وأهمهم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، هو دور حاسم أيضا خاصة إذا ما كان مدفوعا بالموارد الأساسية. ولهذا السبب، فإن الاختلال المتنامي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية مبعث لقلق رئيسي: ففي حين أن الموارد غير الأساسية تتصدى للوفاء باحتياجات حقيقية بالفعل، فإنها تتسم ببعض المثالب حسبما يلاحظ الأمين العام في تقريره (A/68/97-E/2013/87، الفقرة ١١)، ومن المرجح بشكل أقل أن تؤدي إلى زيادة تولي البلدان المستفيدة من البرنامج زمام الأمور بالنسبة للاستراتيجيات الإنمائية.

١٥ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن مبادرة ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' نالت دعم الدول الأفريقية التي رأت فيها وسيلة لتعزيز تولي البلدان المستفيدة من البرنامج زمام الأمور. وتتطلع هذه البلدان إلى تلقي توجيهات تفصيلية بشأن المبادئ التشغيلية للمبادرة وعلى الأخص فيما يتصل بالتحدي المتمثل في الولايات المحددة للهيئات المشارِكة والحاجة إلى وجود مُساءَلة رأسية. وقال إن المجموعة الأفريقية تقر أيضاً بالإمكانات التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنسبة لتمكين البلدان المتلقية من تحقيق أهدافها الوطنية، وبالذات عن طريق تنمية مواردها البشرية، كما ترحب بالدعوة إلى ضمان التصدي بشكل منتظم للأبعاد الجنسانية في عملية التخطيط الإنمائي.

١٦ - **السيد لي هوي ترونغ** (فييت نام): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال إن ''ركيزة التنمية'' تنطوي على أهمية أساسية في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وتساعدها في تدعيم كافة الأنشطة الأخرى التي تقوم بها. ودعا إلى أن تكون الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة مُعِينة على تولي زمام الأمور وطنياً وإقليمياً وأن تعبّر عن السياسات نفسها التي تتضمنها البرامج القطرية. وأعرب عن قلقه إزاء انخفاض التمويل الذي يقدَّم إلى هذه الأنشطة والانخفاض المستمر في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن الرابطة وهي ترحب بزيادة المساهمات المقدمة من البلدان النامية، تهيب بالبلدان أن تزيد من حجم التمويل الأساسي للأنشطة التنفيذية كي تضمن أن تكون محايدة وطوعية وعالمية ومتعددة الأطراف. وتحث الرابطة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تقديم المساعدة في مجالات القضاء على الفقر والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمساواة الجنسانية وتمكين المرأة والتنمية المستدامة، وأن تولي عناية خاصة لمسألة بناء القدرات.

١٧ - ومضى يقول إن الرابطة تؤيد إصلاح الجهاز من أجل زيادة تماسكه وفعاليته وكفاءته مع تسليمها بضرورة أن يتصدى في الوقت ذاته للتحديات التي ينطوي عليها تبسيط ممارسات الأعمال ومواءمتها. وأكد الأهمية الحاسمة لإمساك الحكومات بقوة بزمام الأمور، وهي مسألة تشجع عليها تحديداً مبادرة ''توحيد الأداء'' في البلدان التي جُربت فيها أو التي اختارت بنفسها أن تبدأ في تطبيقها، وإن تكن هذه المبادرة لا تزال بحاجة إلى تدعيم وضعاً بعين الاعتبار مبدأ ''عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع''. وأضاف أن الرابطة تشجع زيادة اللجوء إلى التعاون الثلاثي، فيما تدعو الأمم المتحدة إلى أن تبذل قدراً أكبر من الجهد لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب كتكملة للتعاون بين الشمال والجنوب، لا كبديل له.

١٨ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فأعرب ابتداءً عن موافقته على ضرورة أن يجري الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية تحت قيادة بلدان البرنامج ووفقا لأولويات خططها الإنمائية الوطنية. واعتبر أن مثل هذه الأنشطة لا بد أن تتقرر بموجب الولاية المحددة المنوطة بالمنظمة المعنية، وعلى الأخص في ضوء ما تسهم به في تحقيق الأولوية المهيمنة المتمثلة في القضاء على الفقر. وأعرب عن انشغال دول الجماعة بقلة

التقدم المحرز في مفهوم موارد الكتلة الحرجة، وفي الجهود المبذولة للتصدي للخلل الحاصل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وزيادة تدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وترى دول الجماعة أنه يتعين على الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها أن تزيد إسهاماتها في منطقة الجماعة وأن يكون لها وجود مادي فيها، وعلى الأخص في البلدان المتوسطة الدخل. كما تدعو إلى قيام مشاركة أكثر فعالية من جانب البلدان النامية في حوكمة الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، وأن يجري التوسل في ذلك بسُبل مبتكرة لإشراك هذه البلدان في هياكله الحكومية الدولية المعنية باتخاذ القرار، طبقاً لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

١٩ - **السيد كوماسيث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم مجموعة البلدان غير الساحلية النامية، فأشار إلى الأهمية الحاسمة لأن تقوم البلدان المتقدمة النمو بوضع سلّم لأولويات التمويل الأساسي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ودعا إلى ضرورة أن تكتسب الموارد غير الأساسية قدراً أكبر من المرونة وأن تُواءم مع الأولويات الوطنية؛ واعتبر أنها ليست بديلاً للموارد الأساسية.

٢٠ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إنه في سياق الطفرة الحاصلة في الشراكات الثنائية والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي فيما بين بلدان الجنوب، باتت البلدان غير الساحلية النامية متزايدة الاعتماد على جيرانها وعلى البلدان النامية الأخرى، وأصبحت تتطلع إلى بلدان الاقتصادات الناشئة بوصفها جهات إنمائية فاعلة رئيسية، وفي حالات كثيرة، باعتبارها شريكة تجارية قائدة ومصادر للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا. واستخلص من ذلك ضرورة أن يجري استراتيجياً تركيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على التحديات التي تواجهها البلدان غير الساحلية النامية مثل، تدعيم قدرتها على المقاومة، وتحقيق التنويع الاقتصادي، وتطوير البنى التحتية، وبناء القدرات، وزيادة التجارة، وتوسيع سُبل وصولها إلى الأسواق. وتهيب المجموعة بالشركاء الإنمائيين والبلدان الأخرى أن تشارك في تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأته مؤخراً استعدادا لانعقاد المؤتمر المعني بالاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي المقرر انعقاده في عام ٢٠١٤.

٢١ - واختتم بقوله إن المجموعة تتطلع إلى تدشين مِرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لصالح البلدان غير الساحلية النامية، وهو المِرفق الذي سيكون منصة لنقل التكنولوجيات لأغراض تطوير وتعزيز القدرات الإنتاجية. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو تكملة للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا له، وأنه لهذا السبب يستأهل كامل الدعم من منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية.

٢٢ - **السيد زينسو** (بنن): تكلم نيابة عن مجموعة أقل البلدان نموا فاستهل بالاستفسار عن سبب توجيه نسبة ٥٢ في المائة من مخصصات ميزانية منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ إلى أقل البلدان نموا بدلا من نسبة ٦٠ في المائة التي أوصى بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كحد أدنى. وأضاف أن هذه البلدان بوصفها الأشد ضعفا تحتاج إلى دعم الأمم المتحدة احتياجا ماسا. وأن مجموعة أقل البلدان نموا تهيب بهيئات الأمم المتحدة أن تدرج برنامج عمل اسطنبول في صميم برامج عملها، كما تهيب بالدول الأعضاء أن تكفل على الأقل توجيه ثلثي إجمالي الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا. وطالب بدعم هذه الأنشطة عن طريق توفير التمويل الكافي: ورأى من ثم أن انخفاض الموارد الأساسية يشكل قيدا خطيرا على تمويل التنمية. ودعا أيضا إلى مواءمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الأولويات الوطنية: فلا بد أن تكون البرامج الإنمائية مبنية على قاعدة الاحتياجات وليس على قاعدة الطلب؛ ولا بد ألا تكون

مقيدة بمشروطيات سياسية. ولا بد أيضا أن يقوم توازن بين السيادة الوطنية في صياغة السياسة الاقتصادية، وبين الحوكمة الجماعية.

٢٣ - ومضى يقول إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وأنه يشكل قوة حيوية في المشهد الاقتصادي العالمي. ومن هذا المنطلق ترحب هذه المجموعة من البلدان بفرص الاستفادة من طاقات وموارد بلدان الجنوب ومن تجاربها المؤسسية، وعلى وجه الخصوص من المعارف التكنولوجية للبلدان الناشئة. ولاحظ أن هذا التعاون لا يزال مع ذلك بعيداً عن استغلال طاقاته الكاملة: فزيادة الاستثمارات القادمة من بلدان الجنوب يساعد في التعجيل بدخول أقل البلدان نموا إلى مرحلة التصنيع. كما أن الفائدة تعم البلدان الناشئة أيضا، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة حصتها السوقية في الاقتصادات المتوسعة. وباعتبار أيضاً أن عدة من بلدان هذه المجموعة هي مصادر رئيسية للمواد الخام، يؤدي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى تحقيق النفع المتبادل. من هنا، تدعو مجموعة أقل البلدان نموا إلى الوصول بهذا التعاون وبالتعاون الثلاثي إلى حدودهما المثلى وتطلب من المجتمع الدولي دعم المؤتمر الوزاري الذي سيُعقد في كوتونو في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، والذي يمكن أن يعطي زخما حاسما في توسيع نطاق هذا التعاون.

٢٤ - **السيد فرايلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا نيابة عن البلدان المرشحة: الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وعن بلدي عملية الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والهرسك، إضافة إلى جورجيا وليختنشتاين وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا؛ فأبدى ترحيبه بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ولاحظ على وجه الخصوص أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أجرت استعراضا مفيدا لتمويل نظام المنسق المقيم. وحث جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة على تنفيذ ورصد ترتيب تقاسم التكاليف الداعم لهذا النظام لضمان توافر الموارد اللازمة لإحداث أثر أكبر على الصعيد القطري. وحث مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أن تُفعِّل إجراءات التشغيل الموحدة بالنسبة للبلدان التي ترغب في الأخذ بنهج ''توحيد الأداء''؛ وطالب بالتطبيق الكامل لهذه الإجراءات على مستوى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي برمته بحلول نهاية عام ٢٠١٣؛ ورأى أنه من الأهمية أيضا تبسيط البرمجة والتمويل والإبلاغ وآليات المساءلة. وأضاف أنه من الأمور الحاسمة كذلك إيجاد إطار عمل فعّال ومتناسق لرصد تنفيذ الاستعراض والإبلاغ عنه؛ وأن هذا الإطار يحتاج إلى وجود مؤشرات وجهود متساوقة حتى يمكن الإبقاء على تكاليف المعاملات وأعباء الإبلاغ عند الحد الأدنى ولا سيما على الصعيد القطري.

٢٥ - وانتقل إلى نقطة أخرى قائلاً إن الموارد غير الأساسية تكملة مهمة للموارد الأساسية التي تظل تمثّل حجر الزاوية لأنشطة الجهاز الإنمائي. ورأى أنه من الضروري أن يجري توفير نوعي الموارد بطريقة تشجع على التماسك وتستجيب إلى احتياجات بلدان البرامج وتحقق الحد الأقصى من الأثر الإنمائي. وقال إن الممارسات التمويلية لجميع الدول الأعضاء لا بد أن تهتدي بمبادئ التملك الوطني لزمام الأمور، والتخطيط القائم على النتائج، وإشمال الجميع، والشفافية، والمساءلة، فيما تعمل منظومة الأمم المتحدة على ضمان وجود أطر عمل فعّالة مستهدفة للنتائج ونظم إدارة قائمة على تحقيق النتائج. واختتم بقوله إن الوقت الحاضر الذي يستدعي تقييد الميزانية يجعل استخدام الموارد الشحيحة المتاحة استخداما فعالا وكفؤا مسألة على درجة فائقة من الأهمية.

٢٦ - **السيد رجا ذيب شاه** (ماليزيا): قال إن التعاون بين بلدان الجنوب جزء حيوي من التعاون الدولي لأغراض

التنمية، وقاعدة أساسية لتحقيق الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا. ورأى أن المسؤولية الرئيسية في تنفيذ هذا التعاون تقع على عاتق البلدان النامية نفسها، إلا أن المجتمع الدولي عليه أيضا أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق هذا التعاون. وفي هذا الإطار، يتيح التعاون الثلاثي فرصا للتعاون مع البلدان المتقدمة النمو وسواها من شركاء التنمية من أجل توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية. وأعرب عن ترحيب ماليزيا بهذه الفرص، باعتبار أنها أصبحت هي نفسها شريكا إنمائيا دولياً متزايد الحيوية، ولا سيما في إطار برنامج التعاون التقني الذي تضطلع به. غير أنه حذّر من أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس مع ذلك بديلا لتعاون الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأعرب عما تتمناه ماليزيا من ألا يؤدي هذا التعاون إلى منع البلدان المتقدمة النمو من مواصلة تعاونها بشكل مهم مع الاقتصادات الأقل نموا.

٢٧ - **السيد ماكلاي** (نيوزيلندا): استهل قائلا إن خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المصاغة استجابة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، تنطوي على أربعة مردودات بارزة تحظى على وجه التحديد بدعم نيوزيلندا. وشرح ذلك قائلا إن الأولوية التي تعطى لإعداد مجموعة مشتركة من أدوات الإدارة القائمة على النتائج، ستعين الحكومات على أن تظهر لقواعدها الشعبية بشكل مقنع الأثر الإيجابي الذي ينجم عن الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من قِبَل الأمم المتحدة. كما أن تبسيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يدعم التقسيم الواضح للعمل فيما بين هيئات الأمم المتحدة ويستجيب بشكل أفضل لاحتياجات كل بلد وأولوياته. وعلاوة على ذلك، تسهم الإجراءات التشغيلية الموحدة لمبادرة ''توحيد الأداء'' في توسيع نطاق اقتسام الفوائد التي تُجنى من وراء هذا النهج. وأخيرا، سيترتب على إدماج المسائل المتصلة بتمكين المرأة وكفالة المساواة الجنسانية والأشخاص ذوي الإعاقة والحد من مخاطر الكوارث المساهمة في تحقيق تنمية أكثر استدامة وعدالة وإشمالا للجميع. ورأى أنه من الضروري تأمين التزام جميع هيئات الأمم المتحدة بتنفيذ خطة العمل، وأن وفده يتطلع إلى تلقي تقارير في المستقبل عما يُحرز من تقدم في هذا المضمار. كما يتطلع إلى الاستماع إلى ما أُتخذ من خطوات لتنفيذ خطة العمل لمواءمة ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة.

٢٨ - **السيد لازاريف** (بيلاروس): أعرب عن القلق إزاء الانخفاض المطّرد في التمويل الأساسي، الذي يناط به دور مهم في كفالة توفير دعم موثوق ومستقل لأغراض التنمية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ورأى أنه من الأهمية الحاسمة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتمويل التنمية التي لم يمكن التعويض عن نقصها رغم التدخل الذي حدث في عدد قليل من الحالات من أجل زيادة الموارد الأساسية لتمكين هيئات الأمم المتحدة من رفع مستوى التمويل للبرامج القطرية. وعلاوة على ذلك، لا بد من بذل جهود إضافية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتطبيق إصلاحات تستهدف تخفيض التكاليف الإدارية ومن ثم زيادة ما يتاح من الموارد للأنشطة البرنامجية. وقال إن وفده يتطلع في هذا الصدد إلى إجراء مناقشات موضوعية عن مفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية.

٢٩ - واسترسل يقول إن المساعدة المحددة الغرض لا بد أن تُظهر بوضوح أن هيئات الأمم المتحدة وبرامجها تواصل التعاون مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، بعد أن تتمكن من تحقيق مستويات أعلى من التنمية. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل لا بد أن تصمَّم هذه المساعدة بحيث تضمن انتقال هذه البلدان إلى مصاف البلدان المتقدمة النمو. وقال إنه من غير المقبول أن تعاقَب هذه البلدان على نجاحها في مجالات إنمائية محددة، أو أن تُدفع إلى العودة مرة أخرى

إلى مصاف البلدان النامية بسبب التقلب الذي يعتري حالة الاقتصاد العالمي. وطالب منظومة الأمم المتحدة باعتماد نهج شامل واحد للتعاون مع هذه البلدان، مع تشجيعها في الوقت ذاته على تقاسم تجاربها ومعارفها مع البلدان النامية.

٣٠ - **السيد وينبست** (سويسرا): بدأ بالإعراب عن ترحيبه بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهو القرار الذي تُرجم عمليا إلى إنجازات مهمة في عدد من المجالات. وأضاف أن وضع معايير التشغيل الموحدة الجديدة ينبئ مع ذلك عن الحاجة إلى اتخاذ عدد من التدابير الداعمة التي تضمن لها النجاح. وقد دعت سويسرا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تنفيذ هذه التدابير تنفيذا كاملا وتقديم تقارير عنها في مطلع عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك حثت سويسرا كلاً من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على مواصلة جهودهما من أجل الاستجابة لطلب الدول الأعضاء المتعلق بتبسيط ممارسات الأعمال ومواءمتها، وأن تنجز ذلك ضمن الإطار الزمني الذي حدده المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب عن انشغال بلده من عدم استطاعة الهيكل العام للتمويل كفالة تحسين التنسيق، وأن بلده لذلك يرى ضرورة زيادة فعالية الجهاز الإنمائي بالنظر إلى الانخفاض الحاصل في الموارد الأساسية. وقد طلب بلده إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها تقديم مقترحات إلى مجالس الإدارة بشأن مفهوم الكتلة الحرجة، بنهاية عام ٢٠١٣.

٣١ - ولاحظ في الختام الآثار المترتبة على الإصلاح الذي أجري مؤخرا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لمتابعة القرار ٢٢٦/٦٧، وعلى الأخص فيما يتصل بنقل الجزء من أعمال المجلس المتعلق بالأنشطة التنفيذية من شهر تموز/يوليه إلى شهر شباط/فبراير، وتساءل عن مدى توافر البيانات ذات الصلة في وقت مناسب لمداولات الدول الأعضاء، وطلب إلى الأمانة العامة أن توضح الكيفية التي سيجري بها صياغة إطار عمل شامل ومحدّث للرصد يتواءم مع عملية اتخاذ القرار في المجلس.

٣٢ - **السيدة دايرود** (النرويج): قالت إنه في حين جرى اتخاذ خطوات مهمة في سبيل تحسين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لا يزال هناك عدد آخر من المجالات يحتاج إلى تحسينات تتعلق بوثاقة صلة الجهاز وفعاليته وكفاءته. فأولا، وكقضية مُلحة، لا بد أن تتابع جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة مسألة إجراءات التشغيل الموحدة لمبادرة ''توحيد الأداء'' على الصعيد القطري، وأن تقوم مجالس الإدارة بصياغة أساليب روتينية جديدة لإقرار المشاريع المشتركة. ولا بد ثانيا، من إنشاء آليات للمساءلة المتبادلة بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على النحو المنصوص عليه في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وفي الحالات التي لا يكون متوافرا فيها للبلدان إطار عمل ميزانوي موحد يتعلق بالأمم المتحدة، يتعين على الوكالات أن توفر المعلومات اللازمة لإنشاء مثل هذا الإطار. وثالثا، لا بد من تعجيل جهود الاشتراء المشتركة وأن يعتمد عدد أكبر من هيئات الأمم المتحدة الإطار المشترك لجزاءات البائعين. ورابعا، لا بد أن يرتكز التمويل الإفرادي للوكالات بقدر أكبر على الموارد الأساسية؛ وهناك أيضا حاجة لوجود تمويل مكرس لتغطية المصروفات البرنامجية في العدد المتزايد من البلدان الذي يعتمد منهجية ''توحيد الأداء''. وخامسا، توجد حاجة لتحسين الإبلاغ عن النتائج من جانب فرادى الوكالات وعلى الصعيد القطري أيضاً، من أجل توثيق الأثر المترتب على خطة الإصلاح. وأسوة بذلك لا بد من أن يجري أيضا بشكل منتظم رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وتقديم تقارير عنه. وسادسا، لا بد من كفالة التنفيذ التام لخطة العمل على نطاق

منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في كافة أنحاء المنظومة وعلى أرض الواقع في شتى أنحاء العالم. وفي الختام، دعت البلدان المانحة إلى أن تكون مستعدة لتقبّل المخاطر وأن تكفل للصناديق والبرامج الأدوات والمرونة التي تتيح لها تحقيق النتائج، حتى في أشد الظروف سوءا.

٣٣ - **السيد الثاني** (قطر): قال إن التعاون بين بلدان الجنوب يؤدي دورا هاما في القضاء على الفقر، وتمكين البلدان النامية من تحقيق الاعتماد على الذات وبناء مستقبل أفضل للأجيال الجديدة. وأضاف أن الأداء الاقتصادي غير المسبوق لبلدان الجنوب كان سببا ونتيجة لنجاح هذا التعاون، ولتسارع وتيرة الربط الإلكتروني وازدهار التجارة فيما بين هذه البلدان. وأضاف أن الزيادة الكبيرة في مساهمة هذه البلدان في التجارة الدولية تقدمت بعملية التنمية فيها، مما يحفزها على زيادة نقل التكنولوجيا وزيادة التجارة مع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٣٤ - ومضى يقول إن قطر حرصت دائما على أن تكون في طليعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأنها استضافت وشاركت في عدد من الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى التي كُرست لتعزيز مثل هذا التعاون، بما في ذلك التعاون في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية والمساعدة التقنية وبالخصوص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واختتم بقوله إن هذا التعاون ينطوي على قيمة كبيرة ليس فقط للبلدان المشاركة فيه بل وأيضا لجميع الأمم، وأن قطر ستواصل تعزيزه.

٣٥ - **السيد دوس سانتوس** (البرازيل): قال إن استمرار أهمية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يتوقف على مدى توافر التمويل الموثوق والموحد والمتزايد. ومن هنا، فإن الانخفاض الكبير الحاصل في عام ٢٠١١ في إجمالي المساهمات مصدر للقلق، لأنه يؤثر بشكل خطير في مدى توافر الموارد الأساسية. وأضاف أن القضاء على الفقر يحتاج إلى بذل جهود على أرض الواقع من أجل الإيفاء بالاحتياجات المحددة لجميع البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، ويحتاج أيضا إلى أن يستند إلى مبدأ الامتلاك الوطني لزمام الأمور. ويمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جانبا مهما في هذه الجهود، إلا أنه لا يمكن أن يكون بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأوضح أن هذا التعاون محكوم في الواقع بدواع منطقية أخرى ترتكز إلى امتلاك زمام الأمور وعدم المشروطية والمساعدة المدفوعة بالطلب. وأكد أن البرازيل تساعد باستمرار في إدماج مثل هذا التعاون في عمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها، وعلى وجه الخصوص عن طريق تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٦ - **السيد كريشنا ساومي** (الهند): قال إن القضاء على الفقر باعتباره الأولوية المهيمنة بالنسبة للبلدان النامية والتحدي العالمي الأكبر، يتحتم أن يكون محور تركيز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. واعتبر أن تلك هي الولاية الحاسمة المنبثقة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وأنها تحتاج إلى آليات تنفيذ فعالة. وعلاوة على ذلك لا بد أن تستجيب الأنشطة التنفيذية أيضا للبيئة والاحتياجات المتغيرة في فرادى البلدان. ويجب أن تسهم في خطط التنمية الوطنية وأن تتحرر من المشروطيات.

٣٧ - ومضى يقول إن التباطؤ الاقتصادي العالمي الراهن زاد بشكل كبير من الأهمية الحاسمة للمساعدة الإنمائية الرسمية وأدى أيضا إلى خفض حجم تدفقات رأس المال؛ من هنا لا بد من بذل الجهود لتشجيع الاستثمار والتجارة عن طريق تيسير سبل وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات المتقدمة. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحظى بإطراء مستمر، إلا أنه لا يزال بعيداً عن الإيفاء بما ينطوي عليه من وعود؛ ورأى في المرونة مفتاحا لنجاح هذا التعاون، لأنه

يحتاج أن يكون لدى البلدان النامية مساحة لاتخاذ السياسات المتعلقة بعملية التنمية فيها. كما أن ما يسمى بنهضة الجنوب هو مفهوم يجري إسناده بشكل زائف إلى المؤشرات الاقتصادية وحدها؛ ولا بد من مضاهاة هذه المؤشرات بتحسين المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية ودعمها باستثمار متعدد الأطراف. وقال إن مشاركة الهند نفسها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتمثل في مشاطرة خبراتها ومعارفها، وعلى الأخص من خلال صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، الذي أنشأته هذه البلدان بالمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب عن الأمل الذي يراود وفده بأن يحصل المكتب على الموارد الضرورية لمساعدته في تنفيذ مشاريع هذا التعاون. ورأى أنه لا بد في جميع الحالات أن تكون عملية بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية، هي محور تركيز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأعرب عن الأسى لأن البلدان الصناعية لم تقدم إلا القليل من الدعم لتحقيق هذا الهدف، الذي يستلزم بلوغه خيارا استراتيجيا مستداما من جانب جميع أصحاب المصلحة.

٣٨ - **السيد زاغريكوف** (الاتحاد الروسي): لاحظ الحاجة إلى مناقشة قضية المُساءَلة في سياق التدابير التي تُتخذ لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وطلب الحصول على معلومات بشأن الكيفية التي سيؤثر بها نقل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في أعمال المجلس إلى مطلع عام ٢٠١٤، بالنسبة للمُهل الزمنية لتقارير البرامج والصناديق.

٣٩ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي، كبلد مانح، يقوم بإنشاء الجهاز الإنمائي الدولي الخاص به، وأنه مهتم بزيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم اللوجستي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي تكون في مسيس الحاجة إليه. ورأى أن عمل الوكالات التنفيذية لا بد أن يعين بلدان البرنامج على تحقيق التنمية المستدامة فيها، وتعزيز نظم الرعاية الصحية، ومكافحة الفقر، وكفالة النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، وتعزيز التنمية الثقافية والتجارة والتنمية، وتشاطر المعرفة والتكنولوجيا، والتخفيف من مخاطر الكوارث، وزيادة المقدرات الصناعية، وضمان الأمن الغذائي. ودعا إلى أن يكون تحديد الإطار المواضيعي للأنشطة التنفيذية معبّرا بشكل أوثق عن الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية، ومتأثراً بشكل أقل بالاعتبارات الداخلية للوكالات. كما أنه من الأمور الضرورية أيضا أن تكون هناك روابط وثيقة بين الأنشطة المشاريعية للبرامج والصناديق وبين استراتيجيات التنمية المحلية لبلدان البرنامج. ولا بد من أن تتزامن دورات التخطيط للوكالات التنفيذية العاملة في هذه البلدان، وأن تنشأ آليات قائمة على أساس النتائج من أجل ضمان المساءلة التنظيمية. واختتم بقوله إنه يتعين من أجل مزيد من الترشيد ألا تتضمن التقارير الإنمائية للأمم المتحدة مؤشرات كبيرة العدد، أو تُدرج فيها نتائج غير واضحة. وأضاف أن الاتحاد الروسي دعا مؤخرا إلى مواصلة تعزيز التعاون بين الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية.

٤٠ - **السيد نكومبيلا** (جنوب أفريقيا): قال إن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إذ يسترشد بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، يهدف في الأساس إلى تعزيز التنمية على الصعيد القطري. ولذلك، لا بد أن تظل الأنشطة التنفيذية عالمية وطوعية ومحايدة ومستجيبة للاحتياجات الإنمائية القطرية. وانتقل إلى مسألة الخلل القائم بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية فقال إنه مدعاة للقلق، لأنه يجزئ الدعم على الصعيد القطري ويحول دون اتسام التمويل بالتنبؤ والموثوقية والاستقرار. ومن هنا فإن مسألة الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية تكتسي قدرا عظيما من الإلحاحية ولا بد من أن تكون محلا للنظر دون مزيد من الإبطاء. وأكد أن جنوب أفريقيا لا ترى في التعاون

فيما بين بلدان الجنوب بديلا للتدفقات التقليدية للمعونة، إنما مكمّلاً لها، وتدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم دعمها للدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن تفعل ذلك بوجه خاص عن طريق تقديم تقارير مرحلية عن تنفيذ وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الختام أعرب عن ثقة وفده في أن يؤدي القرار الإجرائي الذي تتخذه اللجنة بخصوص الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية إلى تعزيز قيام جهاز فعال وكفؤ ومتناسق للأمم المتحدة، قادر على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠